

ظهور مزاد العملة الأجنبية في تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي للمدة 2003-2011

م.م عمر محمود عكاوي* م.م زهير حامد سلمان**

المستخلص:

شهد الاقتصاد العراقي ظروفاً اقتصادية صعبة سببت تدهور كبيراً في سعر صرف الدينار إتجاه العملات الأجنبية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي الأمر الذي سبب ارتفاع معدلات التضخم وبروز ظاهرة الدولار والمتاجرة بالعقارات والعملات الأجنبية خصوصاً عند عقد التسعينات بعد أن انخفضت قيمة العملة وتذبذب أسعار الصرف لصالح العملة الأجنبية. لكن بعد عام 2003 وحصول البنك المركزي العراقي على الاستقلالية في استخدام أدواته وصدور قانون رقم (56) لسنة 2004 واستخدام أدوات جديدة للسياسة النقدية ساعدته على رفع واستقرار في قيمة الدينار العراقي في السوق الموازي ومن هذه الأدوات الجديدة هو مزاد العملة الأجنبية، الذي نجح من خلاله البنك المركزي من رفع قيمة الدينار العراقي بحوالي (38%) عما كان عليه في عام 2003 في السوق الموازي وهذا الارتفاع والمصاحب بالاستقرار في قيمة الدينار تجاه الدولار خلق جاذبية احتفاظ الأفراد في الدينار العراقي وبالتالي زاد طلب الأفراد على الدينار العراقي الأمر الذي انعكس على تحجيم ظاهرة الدولار، وبالتالي استخدم البنك المركزي العراقي إشارة سعر الصرف كأداة لتثبيت توقعات الجمهور التضخمية. أي أن الاستقرار في قيمة الدينار العراقي جاء نتيجة سيطرة البنك المركزي على سعر الصرف في سوق الصرف المتمثلة بمزاد العملة الأجنبية، أي أن مزاد العملة الأجنبية أصبحت سوق الصرف المركزية القائدة لمعدلات أسعار الصرف في العراق وبالتالي تمكن البنك المركزي من تمرير إشارة سعر الصرف من خلال المزاد إلى السوق الموازي. أن هذا الاستقرار في سعر الصرف للدينار ملائم للاستثمار في القطاعات الاقتصادية الحقيقية المختلفة الأمر الذي يحقق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي بدلا من استخدام العملة المحلية في المضاربة في العملات الأجنبية والعقارات.

Abstract

The Iraqi economy had experienced and faced a hard economical circumstances because of the high downfall for the spending price of Iraqi dinar during nineties and eighties to the past century . this case caused the rising of inflation rates and the emergence of dealing with dollar as well as the trade with estates end foreign currencies especially during nineties after the downfall of Iraqi currency and the fluctuation of Iraqi currency in favor of foreign currencies.

But after the year of the 2003 and the independence of the Iraq central bank in using his own tools in addition with the issuance of the law no.56 at the year of

* جامعة ديالى

** جامعة ديالى

مقبول للنشر بتاريخ 2014/2/16

2004 which helped a lot in using new tools in the monetary policy and raised with stability for the value of Iraqi dinar in the market. From these new tools is the foreign currency which the Iraqi central bank succeeded through it raise the value of Iraqi dinar in ratio of 38 than it was at the year 2003 and made the stability against the dollar as a result the people increased the request to keep and save the Iraqi dinar, then the Iraqi bank used the exchange rate sign as a tool to fix and limit the expectations of people about inflation and exchange rate.

In another words, the stability in the value of Iraqi dinar came as a result of the controlling by the central bank over the exchange rate in the foreign exchange market which is represented by the foreign currency auction, this auction became the leading central exchange market for the rates of exchange rate in Iraq. At last the central bank was able to pass the exchange rate sign through the auction to the parallel market, this stability in the dinar exchange rate is suitable for the investment in the different real economic sectors and this will achieve the balance between the total demand and the total supply instead of using instead of speculation in foreign currencies and real estates.

المقدمة

نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها العراق خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي المتمثلة بالحرب العراقية الإيرانية والحصار الاقتصادي وتجميد الاحتياطيات الدولية للعراق انعكس ذلك في تدهور سعر صرف الدينار العراقي، حيث شهد العراق أنظمة صرف متعددة بلغت فيه معدلات الصرف ما يزيد على ثلاثة عشر معدلاً اعتمدتها السياسة الاقتصادية قبل عام 2003 تراوحت بين معدل رسمي بلغ (3,2) دولار لكل دينار ومعدل رسمي آخر زاد على (1450) دينار للدولار الواحد. أن هذه التعددية في أسعار الصرف أدت إلى تشوّه نظام الصرف، حيث كانت أنظمة الصرف الثابتة تمثل دعماً للسلع والخدمات المقومة بالعملة الأجنبية بينما كانت السوق السلعية تشهد ارتفاع مستويات الأسعار سببها سوق الصرف الموازية والقائدة للصرف وعدم قدرة البنك المركزي العراقي في التدخل بسبب شح الاحتياطيات الأجنبية التي يمتلكها.

وبعد التغير السياسي عام 2003 بدأ البنك المركزي العراقي في تطوير أدواته النقدية، حيث باشر بمزاد العملة الأجنبية في 2003/10/4 وجاء ليعلن انتهاء نظام الصرف الثابت والتحول للأنظمة المرنة للصرف (الموجهة)، وأصبح المزاد هو السوق المركزية القائدة لمعدلات الصرف فضلاً عن كونها المصدر الرئيس لتغذية حاجة الطلب المحلية على العملة الأجنبية.

مشكلة البحث :

لقد شهد الدينار العراقي تدهور كبير في قيمته خلال عقد التسعينات وبلغ سعر صرف الدينار العراقي مستويات متدنية أمام العملات الأجنبية ، الأمر الذي أدى إلى عزوف الأفراد إلى الاحتفاظ بالعملة المحلية وزيادة الطلب على العملات الأجنبية الأمر الذي سبب ظهور ظاهرة الدولار .

أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث في التعرف على واقع فاعلية مزاد العملة الأجنبية كأحد الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي في رفع و استقرار سعر الصرف للدينار العراقي اتجاه العملات الأجنبية الأخرى وتحجيم ظاهرة الدولار والقضاء عليها مما ساعد على تهيئة بيئة ملائمة للاستثمار بعد عام 2003 .

فرضية البحث :

يفترض البحث أن تطبيق أدوات السياسة النقدية الحديثة للبنك المركزي العراقي (مزاد العملة الأجنبية) المؤكدة في قانون البنك المركزي رقم (56) لعام 2004 تعمل على استقرار سعر صرف الدينار العراقي اتجاه العملات الأجنبية الأخرى وانعكاسه على المستوى العام للأسعار والحد من ظاهرة الدولار .

الهدف البحث :

يهدف البحث إلى إبراز تأثير أدوات البنك المركزي الحديثة في رفع واستقرار سعر الصرف للدينار العراقي من خلال استخدامه لمزاد العملة الأجنبية بعد عام 2003. بعدما شهد الدينار العراقي تدهور تدريجي في قيمته خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي للحد من ظاهرة الدولار التي سادت في تلك المدة.

الحدود المكانية والزمانية والمؤسسية والقطاعية :

1. حدد مدة البحث بالفترة التي تم تطبيق الأدوات الحديثة للبنك المركزي العراقي (مزاو العملة الأجنبية) خلال السنوات (2003-2011) مع ألقاء نظرة على سعر صرف الدينار العراقي خلال عقد الثمانينات والتسعينات.
2. حدد الاقتصاد العراقي المكان لدراسة تطور سعر صرف العملة المحلية.
3. الحدود المؤسسية : البنك المركزي العراقي.
4. الحدود القطاعية : القطاع النقدي.

منهجية البحث :

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي أساساً عن طريق جمع البيانات وتحليلها فضلاً عن الاعتماد على الأسلوب التحليلي القياسي الذي يؤكد ما تم توصل إليه.

الدراسات السابقة :

1. أ.د حسين علي بخيت وأ.م.د أيمن عبد خضير 2000، عنوان الدراسة (العلاقة بين الضغوط التضخمية وأسعار صرف الدولار في السوق العراقية للمدة 1990-1998) وتوصلت الدراسة أن هناك علاقة بين تدهور سعر الصرف في السوق الموازي والتضخم.
 2. م.م حيدر نعمة بخيت 2005، عنوان الدراسة (أثر عرض النقد (M1) على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال المدة 1980-1995) وتوصلت الدراسة إلى أن عرض النقد بالمعنى الضيق له تأثير على سعر الصرف فكلما زاد عرض النقد بالمعنى الضيق أدى إلى تدهور سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي.
 3. عمار عبد الجبار موسى، عنوان الدراسة (الآثار المالية لرفع قيمة الدينار العراقي للمدة 2003-2007 دراسة تحليلية) وتوصلت الدراسة أن وزارة المالية تعاني من رفع قيمة الدينار العراقي بسبب دفعها كمية أكبر من الدولار في عملية مبادلة الدولار بالدينار العراقي.
 4. وليد عيدي عبد النبي، عنوان الدراسة (مزاو العملة الأجنبية ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي) وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المزاو له دور فعال في رفع قيمة الدينار العراقي بعد عام 2003 .
 5. جليل شعيبان ضمد، عنوان الدراسة (الدينار العراقي بين مزاو البنك المركزي واستنزاف الاحتياطيات و وهم تثبيت سعر الصرف) وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي تميزت بعدم الكفاءة وعدم الفعالية وتجاهلت تفعيل أدواتها النقدية الأخرى وركزت على هدف واحد هو تحقيق الاستقرار لاقتصاد بمفهوم ضيق يرتكز على مكافحة التضخم المرتبط بالاستيرادات وليس المساهمة الفعالة في إعادة هيكلة الاقتصاد بما يحقق تنميته.
- أما هذه الدراسة فقد توصلت إلى أن مزاو البنك المركزي للعملة الأجنبية كان له تأثير كبير في رفع واستقرار قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار في السوق الموازي، والتي استطاع البنك المركزي استخدام إشارة سعر الصرف كأداة لمحاربة التضخم والحد من ظاهرة الدولار من خلال زيادة جاذبية وارتفاع الطلب على الدينار العراقي.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لسعر الصرف

أولاً : مفهوم وأهمية سعر الصرف The concept of the exchange rate لكل دولة من الدول عملتها الخاصة بها، تتخذها أساساً لتعبر عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية لبلد ما، تعد من وجهة نظر المقيمين فيه هي النقود التي يمكن بواسطتها شراء وبيع أي سلعة بما في ذلك العملات الأجنبية الأخرى. إذ يمكن النظر إلى سعر الصرف من زاويتين فمن الزاوية الأولى يمكن تعريف سعر الصرف بأنه "عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي". ومن الزاوية الثانية يمكن النظر إلى سعر الصرف بعده عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمناً بوحدة واحدة من العملة الوطنية (William J. Baumol, 1998, p.821) ومن ثم يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه

المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والإستيرادات إذ تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي هذا من جانب ومن جانب آخر أن استيراد السلع من أحد البلاد الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي وأن تصدير السلع للبلد الأجنبي يزيد من عرض عملة هذا البلد الأجنبي في السوق الوطني أو بعبارة أخرى فإن الإستيرادات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية بينما أن الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني. مع أن تعاريف أسعار الصرف قد تعددت إلا أنها تؤكد أن سعر الصرف هو:

- 1- عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملية الأجنبية وبالعكس.
 - 2- أن عملية المبادلة تتم وفقاً لسعر معين.
 - 3- تتم عملية المبادلة في سوق الصرف الأجنبي.
 - 4- تعد أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصادات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية وبذلك تقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها (David N. Hyman, 1999, p. 812).
- ويقوم سعر الصرف في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازن الداخلي والخارجي (Joha J. Klein, 1978, p.502)، إذ إن التوازن الداخلي يتمثل بتحقيق استقرار الأسعار والعمالة الكاملة، أما التوازن الخارجي فيقصد به توازن ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي أي التوازن بين المدفوعات والإيرادات الخارجيتين.

وينحصر الهدف الرئيس لسياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية المختلفة بقدر الإمكان (على توفيق الصادق وآخرون، 1997، ص 16). ذلك أن الاستقرار التام لسعر صرف أي عملة مقابل العملات الأخرى على الرغم من أنه شيء مرغوب فيه إلا أنه بعيد المنال نظراً لخضوع سعر الصرف للعديد من المحددات منها ما يمكن السيطرة عليه حيث ينشأ عن عوامل خارجية وسعر الصرف شأنه في ذلك شأن سعر أي سلعة في سوق حرة يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب وتخضع التغيرات في كل من العرض والطلب لمجموعة من العوامل منها ما يستند إلى تغيرات اقتصادية بحتة وهي ذات طبيعة متوسطة وطويلة الأجل ومنها ما يستند إلى عوامل ذات طبيعة قصيرة الأجل مثل رغبة المتعاملين في النقد الأجنبي في تسوية مراكزهم وغيرها من العوامل الفنية.

ثانياً : أنواع أسعار الصرف Types of exchange rates

يمكن أن تقسم أسعار الصرف إلى عدة أنواع وهي:

1 - أسعار الصرف الاسمية والحقيقية الفعالة

وتعتمد هذه الأسعار في حساباتها على التضخم وهي كما يأتي :-

أ) أسعار الصرف الاسمية الفعالة Nominal Effective Exchange Rtes

وتمثل أسعار الصرف الاسمية سعر عملة معينة بالنسبة لعملة أجنبية أخرى ،أو أنها نسبة مبادلة عملة معينة بعملة أجنبية أخرى (منى يونس حسين، 2007، ص 23).

ويمكن أن نعبر عن معادلة سعر الصرف الاسمي رياضياً بالآتي:

$$NEER = \sum W_{it} R_{t} E_{it}$$

حيث تمثل :

NEER سعر الصرف الاسمي الفعال لعملة لبلد ما
Wit الأوزان المتعلقة بالإستيرادات والصادرات
Rt قيمة وحدة معينة من العملة المقبولة دولياً إزاء العملة المحلية
Eit قيمة الوحدة لعملة البلد الشريك تجارياً مقابل العملة المقبولة دولياً (كالدولار)
 إن أسعار الصرف الاسمية لا تأخذ بنظر الاعتبار عامل التضخم الذي يؤثر بدرجة كبيرة في سعر الصرف لإعطاء صورة حقيقية له.

ب) أسعار الصرف الحقيقية الفعالة Real Effective Exchange Rtes

وهو سعر صرف اسمي معدل بالرقم القياسي لأسعار المستهلك وعليه يهتم هذا السعر بتأثير التضخم على سعر الصرف الأجنبي لبلد ما وذلك من خلال الصيغة التي تجمع بين الرقم القياسي لمستويات الأسعار في البلد المعني والرقم القياسي لمستويات الأسعار في البلد المقارن كما يأتي (هوشيار معروف، 2005، ص 301).

$$REER = \frac{etpt *}{pt}$$

حيث تمثل :

REER سعر الصرف الحقيقي الفعال

et سعر الصرف الاسمي
pt مستوى الأسعار في الاقتصاد المحلي
pt* مستوى الأسعار في الاقتصاد الأجنبي
إن سعر الصرف الاسمي سوف يؤثر على القدرة التنافسية الدولية مع العالم الخارجي ، فإن ارتفاع سعر الصرف الاسمي سيقلل القدرة التنافسية للدولة وبالعكس .

2 - أسعار الصرف الحالية والآجلة Spot and Forward Exchange Rte
يمكن ن نعرف سعر الصرف الحالي :- بأنه معدل الصرف الذي من خلاله تتم المتاجرة بالعملات بتسليم حاضر . حيث تتم المبادلة ويتم الاتفاق على تسليم العملة عند تاريخ الشراء (طالب محمد عوض، ص383).

أما سعر الصرف الآجل (المستقبلي) :- فهو يمثل تحديد اتفاق وتاريخ استلام في المستقبل بغض النظر عن التغيرات التي تطرأ على أسعار الصرف ، فإنه يظل ثابتاً حتى لو تغير سعر الصرف اليومي وحسب شروط العقد المتفق عليه، وعادة ما يتم التعاقد المستقبلي لحماية المشتريين من ظروف عدم التأكد والمخاطرة المستقبلية.

3- سعر الصرف المعدل Adjusted Exchange Rate
ويرتبط هذا السعر بدافع ميزان المدفوعات ، أي أنه مرتبط بالصادرات والاستيرادات ويمكن صياغته بالطريقة الآتية (هوشيار معروف، عمان، 2005، ص302):

$$AER = F(1 + \frac{X - M}{X})$$

حيث تمثل

AER سعر الصرف المعدل .

F سعر الصرف الجاري .

X الاستيرادات المحتسبة بالعملة المحلية .

M الصادرات المحتسبة بالعملة المحلية .

4- سعر الصرف التقاطعي Cross Exchange Rte
يعرف بأنه سعر عملة مقابل عملة أخرى من خلال علاقة هاتين العملتين بعملة ثالثة مشتركة، فإذا عرفنا سعر الدولار مقابل عملتين فإنه يمكن أن نجد سعر التقاطع بين العملتين ، وهناك عدة شروط يجب توافرها منها ، من هو البنك الذي يقوم باحتساب السعر ونوع العملة المشتراة أو المباعة، وما هو السعر المطلوب (ماهر كنج شكري، 2004، ص 309).

ثالثاً : نظم أسعار الصرف Exchange rate regimes
لقد شهد القرن التاسع عشر والقرن العشرون تحولات كبيرة في أنظمة الصرف وأسعاره المعتمدة (محلياً وخارجياً) ، وتختلف أنظمة الصرف في العالم من دولة إلى أخرى وهي التي بدورها تؤثر في طلب وعرض الصرف الأجنبي وكيفية تحديده ، ومن أبرز أنظمة الصرف هي :-

1- نظام أسعار الصرف الثابتة

ويقسم هذا على نوعين هما :-

- نظام أسعار الصرف الثابتة في ظل قاعدة الذهب .

- نظام أسعار الصرف الثابتة في ظل القاعدة النقود الورقية.

حيث استمر العمل في ظل قاعدة الذهب نحو (35) عاماً أي ما بين (1879 - 1918) ووفقاً لهذا النظام الدولي فإن قيمة العملة بالنسبة للعملة الأخرى (سعر الصرف) تتحدد وفقاً لقيمة العملة بالنسبة للذهب .

وتقوم قاعدة الذهب على الأركان الآتية (عبد الحسين جليل الغالبي ، 2011، ص84)

أ- تحديد مقدار ما تحويه وحدة عملة الدولة من الذهب الخالص .

ب- حرية تحويل الذهب إلى نقود والنقود إلى ذهب .

ج- حرية استيراد وتصدير الذهب في الأسواق المحلية والخارجية .

استمر العمل في هذا النظام (نظام قاعدة الذهب) حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وفي ظل هذا النظام فإن الذهب لا يقوم بدور العملة المشتركة للدول الأعضاء وإنما تستخدم النقود الورقية المصرفية في التداول كما هو الحال في النظام النقدي الحالي إلا أن الذهب يقوم بدور الاحتياطي لعملات الدول المختلفة . وتحدد كمية العملة المصدرة لكل دولة وفقاً لكمية الذهب التي تحتفظ بها .

إن هذه العلاقة بين كمية الذهب المتاحة وكمية النقود المصدرة منعت البنوك المركزية من المبالغة في إصدار النقود وبالتالي فهي مكنتها من تجنب أخطار التضخم الناجم عن الإفراط في التوسع النقدي وتعزيز الثقة بالعملات الورقية المصدرة في ظل هذا النظام.

أما الفترة الثانية (1918 - 1939) وهي فترة نظام أسعار الصرف الثابتة في ظل القاعدة الورقية الإلزامية ، فإن البنوك المركزية عملت على تحديد صرف عملاتها وغالباً ما تعتمد على الدولار الأمريكي ولا تترك تحديده حسب ظروف العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي ، وإنما من خلال تدخل البنك المركزي أما بائعاً أو مشترياً للعملة .

وعلى أي حال يمكن القول بأن النظام الذي ساد ما بعد الحرب العالمية الأولى بأنه نظام أكثر مرونة من الفترة السابقة وذلك بسبب توسع حجم المعاملات الاقتصادية الدولية ، وعُدَّ مرحلة انتقالية من نظام الصرف الثابت (قاعدة الذهب) إلى نظام يدعم دور الدولار الأمريكي كقاعدة للسيولة الدولية.

2- نظام أسعار الصرف القائمة على التثبيت المدار (نظام بريتون وودز)

في نهاية الحرب العالمية الثانية تم مناقشة خطة الاقتصادي الاتكليزي كينز J . M .Keynes وخطة الاقتصادي وايت H .D .Whight (والذي كان مستشاراً لوزارة الخزانة الأمريكية) في مدينة بريتون وودز وقد تم الأخذ بخطة الاقتصادي وايت وتمخض الاجتماع على إنشاء مؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

يتولى صندوق النقد الدولي الرقابة على هذا النظام ويعمل كبنك مركزي دولي وقد عمل صندوق النقد الدولي على إرساء نظام أسعار صرف ثابتة نسبياً يستند إلى التعاون الدولي ، فضلاً عن بعض الترتيبات التي تم الاتفاق عليها والتي كان منها ربط أسعار عملات الدول الأعضاء بالدولار الأمريكي والذي ربطت قيمته بالذهب عند (35) دولاراً للأونصة الواحدة . وقد التزمت كل دولة عضو في إيداع قدر معين من عملاتها في حساب احتياطي يمتلكه الصندوق ويتم إقراض هذه الاحتياطيات عند حاجة الدولة التي تعاني عجزاً في موازين مدفوعاتها (هوشيار معروف، عمان ، 2005، ص295) .

أن تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني وما لحقه من تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بعد عام 1967 وازدياد العجز في الميزان التجاري الأمريكي أدى إلى زعزعة الثقة بالدولار الأمريكي بشكل لم يسبق له مثيل مما أدى إلى تدهور اتفاقية بريتون وودز حتى حدوث الانهيار الكبير في شهر آب (أغسطس) 1969 عندما أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون رسمياً قطع العلاقة بين الدولار والذهب.

3- نظام أسعار الصرف المرنة

ووفقاً لنظام أسعار الصرف المرنة (الحرّة) فإن قوى العرض والطلب هي التي تحدد سعر الصرف من دون تدخل السلطات النقدية . في ظل هذا النظام يحظر على البنوك المركزية التدخل في أسواق الصرف الأجنبية وفي هذه الحالة من التعويم فإن أسعار الصرف تتحرك بحرية للأعلى أو للأسفل وفقاً للتدفقات المالية الدولية مما يجعل موازين المدفوعات لهذه الدول في حالة توازن مستمر.

يطلق على هذا النظام أيضاً تسمية (نظام تعويم العملات) Floating System حيث تقوم السلطات النقدية والمالية بمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق أحداث تغييرات معينة في المستويات الأسعار والأجور والدخول في الداخل ، فضلاً عن اتخاذ السياسات المناسبة في مجال الحد من الاسيرادات، وإحداث تغييرات في معدلات أسعار الفائدة ووضع القيود على حركة رؤوس الأموال.

وعلى الرغم من كون الافتراضات القائمة على أساس ترك مصير سعر الصرف لقوى السوق دون تدخل السلطات النقدية والمالية ، ألا أن الواقع العملي أثبت غير ذلك . فمن غير الممكن أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي رهناً لتقلبات قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي ، لأن سعر الصرف من الأسعار الهامة التي تنعكس تغيراتها على مستويات الأسعار في الداخل والخارج ، إذ لا بد للسلطات النقدية والمالية أن تتخذ الإجراءات المناسبة كأدوات للتأثير في سعر الصرف تجنباً لحدوث الآثار الضارة. أن هذا النظام يسمى بالتعويم النظيف لأنه يترك سعر الصرف يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، وفي الوقت نفسه فإن السلطات النقدية تعمل على إنشاء ما يسمى (أموال موازنة الصرف) والمتكونة من الذهب والاحتياطيات النقدية لمواجهة التأثيرات العارضة والمؤقتة أو التي تسببها عمليات المضاربة (محمد زكي شافعي، 1970، ص82) .

4- نظام سعر الصرف المعوم المدار

لقد برزت أهمية نظام سعر الصرف المعوم المدار في فترة السبعينيات وبالأذات في عام 1973 ، ويشار إليه أحياناً باسم التعويم الرديء (غير النظيف) Dirty Floating حيث أن السلطات النقدية المركزية في كثير من الدول تتدخل أحياناً وتسمح الحكومات في حدوث تقلبات في مدى معتدل. وتدخل السلطات النقدية أما بائعاً أو مشترياً في سوق الصرف الأجنبي أي أنها تتمتع بالمرونة في تحديد سعر الصرف ، وبذلك فإن البنوك المركزية تعمل على دعم ومساندة العملة الوطنية. فالسلطات النقدية قد تدخل مشترياً لعملتها بهدف زيادة الطلب عليها وبالتالي رفع قيمتها لمنع هروب رؤوس الأموال للخارج حتى لو حقق ميزان المدفوعات فائضاً. أو تكون السلطات النقدية بائعاً للعملة لكي تزيد من كمية النقود في التداول

وبالتالي تخفض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها لزيادة الطلب العالمي عليها (عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، 2011، ص 90).

5- نظام تعددية أسعار الصرف

ويسمى أيضاً بنظام مرونة الاختيار أو نظام التعويم الميسر حيث في هذا النظام تؤثر السلطات النقدية على تحركات معدل الصرف بتدخلها الفعال على الرجوع إلى سلة عملات قياسية متنوعة من دون الالتزام بأي سعر صرف رسمي.

ويستخدم عدد من البلدان العربية مثل (مصر والجزائر وتونس) هذا النظام لتسوية معاملاتها الخارجية وتختلف طريقة تحديد سعر الصرف من بلد إلى آخر، ويمكن أن تتعايش أسعار الصرف التي تتحدد عن طريق التدخل الرسمي مع سعر صرف يتحدد وفقاً لقوى السوق بحرية (همام الشماع، عمرو هشام، 2002، ص 27).

المبحث الثاني

مراحل مسارات سعر صرف الدينار العراقي للمدة (1980-2011)

The path steps of the price exchange of Iraqi dinar for the period 1980-2011

أولاً : المراحل التي شهدتها سعر الصرف الدينار العراقي للمدة (1980-2002) وظهور ظاهرة الدولار

المرحلة الأولى : مرحلة الحرب العراقية - الإيرانية

فمنذ عام 1982 ظهر اختلال في الموازنة العامة للدولة، ولجوء السلطة المالية إلى تمويل أنفاقها عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي أدى إلى ظهور افتراق بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي، ألا أن هذا الافتراق كان متباين ومحدود بسبب تركيز معظم التجارة الخارجية بيد وزارة التجارة والتي كانت تحتسب بأسعار الصرف الرسمية. وكان الميزان التجاري في تلك الحقبة يمول بالقروض الخارجية. وفي عام 1987 تم تشريع قانون الاستيراد بدون تحويل خارجي مما أدى إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية وتدهور قيمة الدينار العراقي مما جدد الافتراق بين سعر الصرف الرسمي والموازي وفقاً للعجز في الميزان التجاري. مما جعل العملة العراقية مصدر لتمويل الاستيراد بدون تحويل خارجي عن طريق تسديد قوائم التجارة الخارجية بالعملة المحلية من خلال تهريب العملة المحلية إلى الدول المجاورة حيث كان الطلب عليها كبيراً لأغراض المضاربة المستقبلية (ثريا عبد الرحيم الخزرجي، 2007، ص 154)، مما سبب تدهور سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي حيث وصلت قيمة الدولار إلى (1,174 و 2 و 3) دينار للدولار لسنوات 1987 و 1988 و 1989 على التوالي (البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث).

المرحلة الثانية : مرحلة الحصار الاقتصادي

أما في عقد التسعينات فقد شهد سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي تدهوراً سريعاً نتيجة لارتفاع معدلات التضخم. ويرجع ذلك لأسباب كثيرة داخلية وخارجية، كالحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية على العراق وتوقف تصدير النفط الخام الذي يعد المصدر الرئيسي في الحصول على العملات الأجنبية وكذلك تجميد الاحتياطيات الأجنبية في الخارج وحرمان العراق من الفوائد المترتبة عليها مما سبب عجز في ميزان المدفوعات العراقي وانخفاض حجم الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (حسين علي بخيت، أيمن عبد خضير، 2000، ص 36). فضلاً عن عجز الموازنة العامة للدولة مما سبب زيادة كبيرة في عرض النقد خلال عقد التسعينات نتيجة اعتماد الدولة في تمويل نفقاتها على الجهاز المصرفي (الإصدار النقدي الجديد) ولاسيما نفقات إعادة الأعمار بعد عام 1991 التي أدت بدورها إلى تزايد المستوى العام للأسعار والتأثير على القوة الشرائية للدينار العراقي سلباً.

كما أن تعطل الجهاز الإنتاجي بعد عام 1991 بسبب تدمير البنى التحتية للاقتصاد العراقي وبسبب الحصار الاقتصادي سبب ذلك نقص في حجم المعروض السلعي مما أدى إلى ظهور الحاجة إلى استيراد السلع الاستثمارية والاستهلاكية لسد النقص في العرض السلعي وهذا أدى بدوره إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية بنسبة أكبر من المعروض منها مما سبب ارتفاع سعر صرف الدولار وانخفاض قيمة الدينار العراقي. وبفعل هذه العوامل فقد شهد عقد التسعينات تغير جذري في آلية تحديد سعر الصرف، ألا وهو سعر الصرف

العائم، أي اعتماد آلية السوق في تحديد سعر الصرف الدينار عن طريق قوى العرض والطلب دون تدخل البنك المركزي في عملية التحديد هذه.

وكما يلاحظ من الجدول رقم (1) أن قيمة الدينار العراقي قد تراجعت في السوق الموازي من (4) دينار لكل دولار عام 1990 إلى (74) دينار لكل دولار عام 1993 ثم ارتفع مستوى الانخفاض في قيمة الدينار العراقي في السوق الموازي عام 1995 ليبلغ (1674) دينار للدولار. أما في عام 1996 عند بدأ العمل بذاكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء شهد سعر صرف الدينار العراقي ارتفاع ملحوظ حيث بلغ (1170) دينار للدولار. ثم بعد هذا التاريخ بدأ سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي بالانخفاض التدريجي حتى بلغ عام 1999 (1972) دينار للدولار ثم بلغ عام 2002 (1957) دينار للدولار. حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب لسعر صرف الدولار مقابل الدينار خلال المدة (1995-1990) (173%) وخلال المدة (1996-2002) (8%).

إن هذا التدهور في سعر صرف الدينار في السوق الموازي خلال عقد التسعينات سبب خلق توقعات تشاؤمية حول مسار سعر الصرف المستقبلي، مما أدى إلى عزوف أفراد المجتمع عن الاحتفاظ بالدينار العراقي وزيادة الطلب على العملات الأجنبية ولاسيما الدولار لأغراض عديدة، منها لغرض الاكتناز، أي أحلال الدولار محل العملة الوطنية لانتشار ظاهرة الدولار أو لغرض المضاربة أو لغرض تلبية متطلبات الاستيراد . مما أدى إلى تدهور سعر صرف الدينار العراقي وارتفاع في معدلات التضخم.

أما في بداية عام 2003 فقد شهد سعر الصرف الدينار العراقي تدهوراً كبيراً نتيجة بدأ العمليات العسكرية على العراق حيث وصل سعر الصرف الدينار العراقي في شهر آذار (2541) دينار للدولار ثم استمر هذا التدهور في سعر صرف الدينار العراقي لغاية شهر نيسان ليبلغ (3000) دينار للدولار. حيث يلاحظ من الرسم البياني في الشكل رقم (1) أن سعر الصرف خلال عقد الثمانينات كان مستقراً نسبياً في السوق الموازي. أما في عقد التسعينات فيلاحظ من الرسم أن سعر الصرف يتدهور بشكل تدريجي خلال السنوات (1991 و1992 و1993) ثم ارتفع مستوى الانخفاض في الدينار العراقي بشكل واضح منذ عام 1994 حيث بلغ سعر صرف الدينار العراقي (458) دينار للدولار الواحد ثم قفز بشكل انفجاري عام 1995 حيث بلغ 1674 محققاً الدولار معدل نمو مقداره (265%) على الدينار العراقي وكان ذلك واضحاً في الرسم البياني. ثم ارتفع الدينار على الدولار عام 1996 ثم عاود التدهور بعد ذلك في قيمة الدينار العراقي كما هو واضح في الشكل البياني الآتي .

جدول رقم (1)

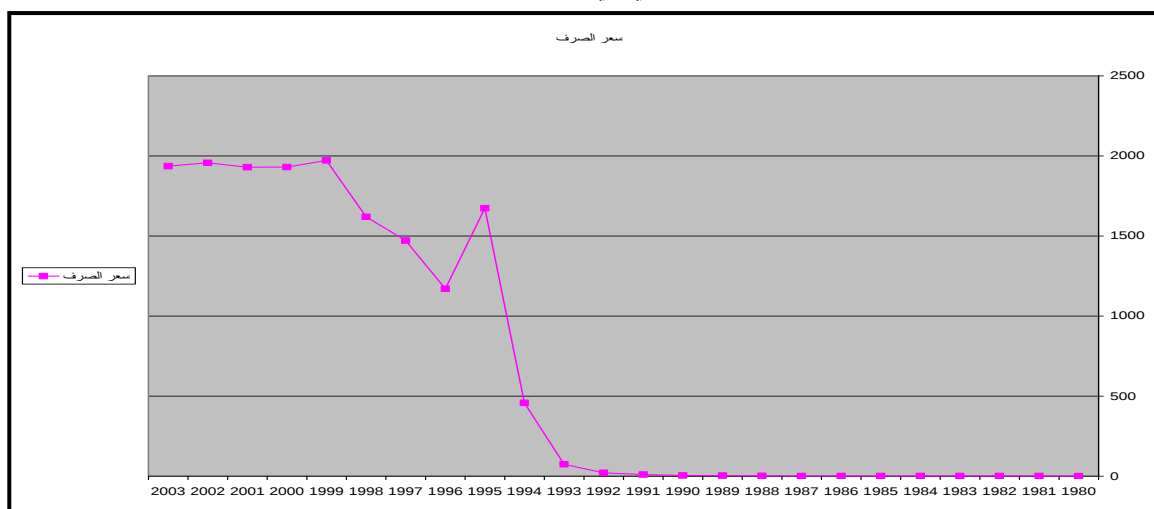
تغيرات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار في السوق الموازي للمدة 1980-2003

السنوات	سعر صرف الدينار مقابل الدولار (1)	معدل النمو السنوي % (2)	السنوات	سعر صرف الدينار مقابل الدولار (1)	معدل النمو السنوي % (2)
1980	0,360	—	1992	21	110,0
1981	0,475	31,9	1993	74	252,3
1982	0,480	1,0	1994	458	518,9
1983	0,501	4,3	1995	1674	265,5
1984	0,501	0	1996	1170	30,1 -
1985	1,176	134,7	1997	1471	25,7
1986	1,174	0,1 -	1998	1620	10,1
1987	1,174	0	1999	1972	21,7
1988	2	70,3	2000	1930	2,1 -
1989	3	50,0	2001	1929	0,05 -
1990	4	33,3	2002	1957	1,4
1991	10	150,0	2003	1936	1,0 -

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد المحلي.

(الإشارة السالبة في معدلات النمو تعني ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي)

شكل رقم (1)
مسار سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي للمدة 2003-1980



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول رقم (1)

ثانياً: دور مزاد العملة الأجنبية في استقرار سعر صرف الدينار العراقي بعد عام 2003 :
قام البنك المركزي باستخدام أسلوب المزادات اليومية في بيع وشراء العملة الأجنبية كآلية من آليات السوق المفتوحة، من أجل العمل على رفع واستقرار سعر صرف الدينار العراقي والسيطرة على الكتلة النقدية والسيولة العامة بهدف خفض التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار عن طريق استقرار الطلب الكلي وذلك من خلال جعل عرض النقد يوازي المعروض السلعي، وقد كانت الأداة الأولى التي تم تطبيقها منذ تاريخ 2003\10\4 وما زال العمل بها مستمراً بهدف السيطرة على الزيادة المفرطة في النقود والسيطرة على حجم السيولة من خلال السيطرة على الأساس النقدي.

ويوضح جدول رقم (2) مبيعات ومشتريات البنك المركزي العراقي من الدولار من تاريخ 2003\10\4 ولغاية عام 2011. إذ بلغ المجموع الإجمالي للمشتريات من وزارة المالية (MOF) لغاية عام 2011 حوالي (231306) مليون دولار، في حين بلغ أجمالي مبيعات البنك المركزي في مزاد العملة الأجنبية حوالي (179849) مليون دولار أي صافي المشتريات من وزارة المالية (51457) مليون دولار وهو احتياطي موجود لدى البنك المركزي يستخدمه في دعم سعر صرف الدينار العراقي والسيطرة على نمو الكتلة النقدية.

كما ساهم المزاد في تحقيق ما يأتي :

1. رفع سعر صرف الدينار العراقي بعد عام 2003 والذي يعد المؤشر الأكثر فاعلية في مواجهة التضخم والحفاظ على مستوى مستقر للأسعار ولاسيما السلع المستوردة النهائية خاصة أن الاقتصاد العراقي يعاني من تدهور في قطاعاته الانتاجية الحقيقية مما يسبب نقص المعروض السلعي.
2. إن مزاد العملة الأجنبية الذي يعد سوق الصرف المركزية القاندة لمعدلات صرف الدينار العراقي التي تمثل المجال المناسب في تمرير إشارة سعر الصرف التي ترغبها السياسة النقدية واعتمادها كمثبت اسمي (Nominal Anchor) لتوقعات الجمهور التضخمية (مظهر محمد صالح، ص4، 2008) (من خلال خفض سرعة تداول النقود وزيادة الطلب عليها وتعزيز جاذبية الاحتفاظ بالدينار العراقي) لتوفير فرص قوية للاستقرار التي تساعد على تنشيط النمو وتحقيق أهداف التنمية.
3. ساعد المزاد على تحسن سعر صرف الدينار العراقي وبنسبة مرتفعة بلغت حوالي 38% في قيمته منذ عام 2003 كما هو واضح في جدول رقم (3) (البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث النشرات السنوية) مما جعل الدينار العراقي كعملة محلية هي أداة موثوقة في تطور الادخار النقدي والوساطة المالية والسبيل الصحيح والمناسب للتصدي لظاهرة التوقعات التضخمية وبالتالي القضاء على ظاهرة الدولار. (يقصد بالدولرة هو قيام سكان بلد معين بإحلال الدولار بشكل كامل محل العملة الوطنية) (صبيح حسون عباس، ص126، 1999).
4. إن مزاد العملة الأجنبية بات يعد رنة السياسة النقدية في تطبيق أدواتها غير المباشرة ولاسيما ممارسة عمليات السوق المفتوحة في إدارة سيولة الاقتصاد وسيطرة على مناسبتها عن طريق تحقيق التوازن في السوق النقدية وتقوية فرص الاستقرار المالي.

5. يعتبر مزاد العملة الأجنبية مصدر أساسي في تمويل تجارة القطاع الخاص للسلع والخدمات التي تحتاجها السوق العراقية وممولاً أساسياً لها.
6. عمل المزاد على رفع واستقرار سعر صرف الدينار العراقي مما أدى إلى رفع القدرة الشرائية لدى أصحاب الدخل المحدودة وبالتالي رفع الدخل الحقيقية نتيجة تحسن الدينار العراقي واستقرار الأسعار.
7. مكن مزاد العملة الأجنبية من توحيد معدلات الصرف المتعددة إزاء الدينار العراقي (وليد عيدي عبد النبي، ص5، 2008) فضلاً عن تحقيق التجانس في آلية سوق الصرف من خلال إشباع رغبة السوق من العملة الأجنبية وسد احتياجات القطاع الخاص لتمويل استيراداته للسلع والخدمات التي تحتاجها السوق العراقية ضمن معدلات صرف توازنه ساعدت على الحفاظ على نظام مالي تنافسي مستقر.
8. استخدام المزاد كوسيلة للالتزام بالمصارف بنسبة الاحتياطي القانوني حيث يحرم المصرف من المشاركة في المزاد عند تملكه في الاحتفاظ بالنسبة المقررة للاحتياطي النقدي القانوني وذلك استناداً لأحكام المادة (56) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 مما ساهم في تشديد الرقابة على الجهاز المصرفي.
9. إن المزاد المقام من قبل البنك المركزي ساهم بشكل كبير في تحجيم نمو عرض النقد، فقد ساعد على انخفاض أو السيطرة على كميات من عرض السيولة المحلية خلال المدة المشار إليها من خلال عملية بيع الدولار وسحب السيولة المحلية من التداول بالشكل الذي يجعلها متناسبة مع المعروض السلعي حيث بلغت المبيعات عام 2003 (293) مليون دولار أي ما يعادل (555528) مليون دينار عراقي بسعر صرف 1896 لتصل في عام 2011 إلى (39799) مليون دولار أي ما يعادل (46564830) مليون دينار عراقي في سعر صرف 1170.

جدول رقم (2)

مزاد العملة الأجنبية (مبيعات ومشتريات البنك المركزي من الدولار) لمدة (2003-2011)
بالملايين

السنوات	مشتريات البنك المركزي العراقي من MOF	مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية في المزاد	مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية في المزاد
2003	900	1	293
2004	10352	50	6108
2005	14854	76	10462
2006	18000	110	11175
2007	26700	1413	15980
2008	45500	350	25869
2009	23000	13	33992
2010	41000	4	36171
2011	51000	3	39799
المجموع	231306	2020	179849

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

ثالثاً : رفع واستقرار سعر صرف الدينار العراقي والحد من ظاهرة الدولار بعد عام 2003 Raising And Stabilize The Exchange Rate Of The Iraqi Dinar And Eliminate The Dollarization Of Phenomenon After 2003

لقد مكنت السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي البلاد من استقرار نظامها النقدي ومواجهة الأنشطة والموجات التضخمية بعد التحسن الكبير في سعر صرف الدينار العراقي وبنسبة مرتفعة ما يقارب 38% في قيمته عما كان عليه في عام 2003 في السوق الموازي، فضلاً عن بناء احتياطي قوية بالعملة الأجنبية أدت جميعها إلى بناء مرتكزات قوية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وإقامة مناخ لانطلاق الاستثمار. بعد ما كان الاقتصاد العراقي يعاني من ارتفاع مستوى الأسعار وصولاً إلى مستوى التضخم الجامح وتدهور سعر صرف الدينار العراقي خلال العقود الماضية، لاسيما بعد أن غرقت البلاد بمظاهر الدولار والمضاربة واستخدام الموجودات المادية كبداًل للسيولة التي أدت وظيفة النقود كمخزن للقيمة.

1. مسار سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2003-2011) :

أما بعد التغير السياسي في عام 2003 والاتجاه نحو منح البنك المركزي الاستقلالية في تفعيل أدواته النقدية، فقد اعتبر استقرار سعر الصرف الدينار العراقي في السوق الموازي من أهم وظائف البنك المركزي العراقي الذي يؤكد عليها قانونه الجديد رقم (56) لسنة 2004. حيث شهد سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي (2185) دينار للدولار في شهر أيلول من عام 2003 ثم ارتفع ليبلغ (1772) دينار للدولار في شهر كانون الأول من العام نفسه (البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، 2004، ص41). وذلك لبدء

مزداد البنك المركزي في بيع وشراء الدولار من أجل الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي من خلال تحقيق التوازن بين الطلب على العملة الأجنبية والمعروض منها. أي أن البنك المركزي أخذ يتدخل في سوق الصرف للحفاظ على رفع واستقرار قيمة الدينار العراقي، وبذلك فإن البنك المركزي العراقي يدير سعر الصرف وفق نظام الصرف المعموم المدار بعد أن كان البنك المركزي يتبع نظام الصرف المعموم في عقد التسعينات بسبب شحة العملات الأجنبية لديه بسبب الحصار الاقتصادي وتوقف الصادرات.

واستمر البنك المركزي في رفع سعر الصرف الدينار العراقي حتى بلغ عام 2004 (1453) دينار للدولار، واستمر هذا السعر في الاستقرار مع وجود بعض التذبذبات حيث بلغ (1472) دينار للدولار عام 2005 و(1475) دينار للدولار عام 2006، أما في عام 2007 فقد رفع البنك المركزي العراقي سعر صرف الدينار ليلبلغ (1267) دينار للدولار، ثم استمر التحسن في قيمة الدينار العراقي حتى بلغ سعر صرف الدينار في السوق الموازي عام 2008 (1203) دينار للدولار. واستمر هذا الاستقرار في قيمة الدينار العراقي حتى بلغ عام 2009 (1182) دينار للدولار. أما عامي 2010 و2011 بلغ سعر صرف الدينار أمام الدولار (1186) و(1196) دينار للدولار على التوالي. أن هذا التحسن لسعر الصرف الدينار أمام الدولار في السوق الموازي كان متناسباً لارتفاع سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار في سعر المزداد وهذا كان واضحاً في جدول رقم (3)، حيث شهد الدينار العراقي ارتفاعاً في قيمته أمام الدولار الأمريكي في مزاد البنك المركزي خلال المدة (2003-2011) ولاسيما خلال السنوات 2009 و2010 و2011 كان مستقرّاً بمعدل (1170) دينار للدولار وهذا الاستقرار انعكس في سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار في السوق الموازي، وهذا الاستقرار جاء نتيجة نجاح عمل أدوات البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 المتمثلة بمزاد العملة الأجنبية فضلاً عن لتوفر الاحتياطات من العملة الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي.

وكما هو واضح في الشكل رقم (2) الذي يوضح مسار سعر الصرف في السوق الموازي وسعر مزاد البنك المركزي، حيث يلاحظ من الشكل البياني بأنهما يسيران باتجاه واحد ومتوازي خلال المدة (2003-2011) وهذا ما يدل على أن سعر المزاد سيطر على سعر السوق الموازي من خلال تحقيق التوازن بين الطلب على العملة الأجنبية والمعروض منها عن طريق المزاد كما كان ذلك واضحاً في جدول رقم (2) الذي يوضح مبيعات البنك المركزي للعملة الأجنبية لسد حاجة السوق المحلية. وبالتالي فإن أي رفع في سعر صرف المزاد سيترقبه ارتفاع في قيمة الدينار أمام الدولار في السوق الموازي من خلال سد البنك المركزي حاجة السوق المحلية للعملة الأجنبية عن طريق المزاد.

أن ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي في العراق قد دفعت السياسة النقدية إلى جعل سعر الصرف كهدف أساس لارتباطه بمستويات المعيشة واستقرار المستوى العام للأسعار. ذلك أن رفع قيمة الدينار يعني خفض تكاليف السلع المستوردة وبالتالي انخفاض مستوى أسعارها وهذا بدوره ينعكس إيجاباً على مستوى معيشة الأسرة العراقية. كما أن هذا التحسن في سعر صرف الدينار العراقي عزز ثقة أفراد المجتمع العراقي بعملتهم المحلية وأصبح الدينار العراقي وسيلة لخرن القيمة، على عكس ما كان عليه الوضع في عقد التسعينات من القرن الماضي، حيث كان أفراد المجتمع يفضلون الاحتفاظ بالعملات الأجنبية أو السلع المعمرة كالعقارات بدلاً من العملة المحلية بسبب تدهور قيمتها، أي أن ارتفاع قيمة الدينار العراقي أمام الدولار أدى إلى تحجيم ظاهرة الدولار. كما أن هذا التحسن في سعر صرف الدينار العراقي جاء بفعل زيادة الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي، إذ تعد الاحتياطات الأجنبية المحور الرئيس لتحرك سوق الصرف ولاسيما مزاد البنك المركزي العراقي للعملة الأجنبية بكونه سوق الصرف المركزية القائدة لمعدلات صرف الدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية ولاسيما الدولار. وهذا يعني أن البنك المركزي أصبح يملك القدرة على تحسين واستقرار سعر صرف الدينار بالشكل الذي يلائم الظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد.

ويضاف إلى هذه الآثار الإيجابية التي حققها البنك المركزي من رفع سعر صرف الدينار العراقي وجعله أداة لخرن القيمة وأداة متمثلة في محاربة التضخم ورفع المستوى المعاشي لأفراد المجتمع، من خلال تحسين قيمة الدينار العراقي أمام الدولار، آثار مقيدة على نفقات الموازنة العامة بالدينار العراقي نتيجة انخفاض إيرادات وزارة المالية، وذلك لأن وزارة المالية تحصل على العملة المحلية من خلال بيع الدولار إلى البنك المركزي العراقي، فعندما ترتفع قيمة الدينار العراقي فإن كمية العملة المحلية التي تحصل عليها وزارة المالية ستكون أقل. أي أن وزارة المالية ستكون ملزمة بضخ قدر أكبر من الدولارات للحصول على نفس المقدار من العملة المحلية. وعلى الرغم من هذا الأثر المقيد الذي تواجهه وزارة المالية نتيجة رفع قيمة الدينار العراقي ألا أنه بنفس الوقت تواجه أثر إيجابي، وذلك لأن الدينار العراقي الذي تحصل عليه وزارة المالية في السنة التالية من خلال الإيرادات السيادية (الضرائب والرسوم) ستكون قيمته أكبر من السنة الماضية. فضلاً عن أن القوة الشرائية للدينار المتحصل لشراء السلع والخدمات لمصلحة الحكومة ستكون أكبر. وهذا ما يكون له الأثر الإيجابي لهدف تحقيق الاستقرار على الموازنة والتي تساهم فيه الموازنة من خلال الترابط بين السياسة المالية والسياسة النقدية، ولكن على الرغم من ذلك فإن تيار الأتفاق في الموازنة يعد مرتفعاً لتأثره في إيرادات النفط مما شكل فائض طلب مستمر، الأمر الذي جعل مواجهة هذه الضغوط من

الطلب بأدوات السياسة النقدية أمراً لا يتسم بالسهولة، وبهذا كانت الموازنة العامة والسياسة المالية عبء ثقيل على أهداف السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وعلى الرغم من ذلك استطاعت السياسة النقدية بلوغ أهدافها في خفض معدلات الزيادة في التضخم بشكل واضح جداً.

جدول رقم (3)

تطور سعر صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار في المزاد والسوق الموازي للمدة 2011-2003

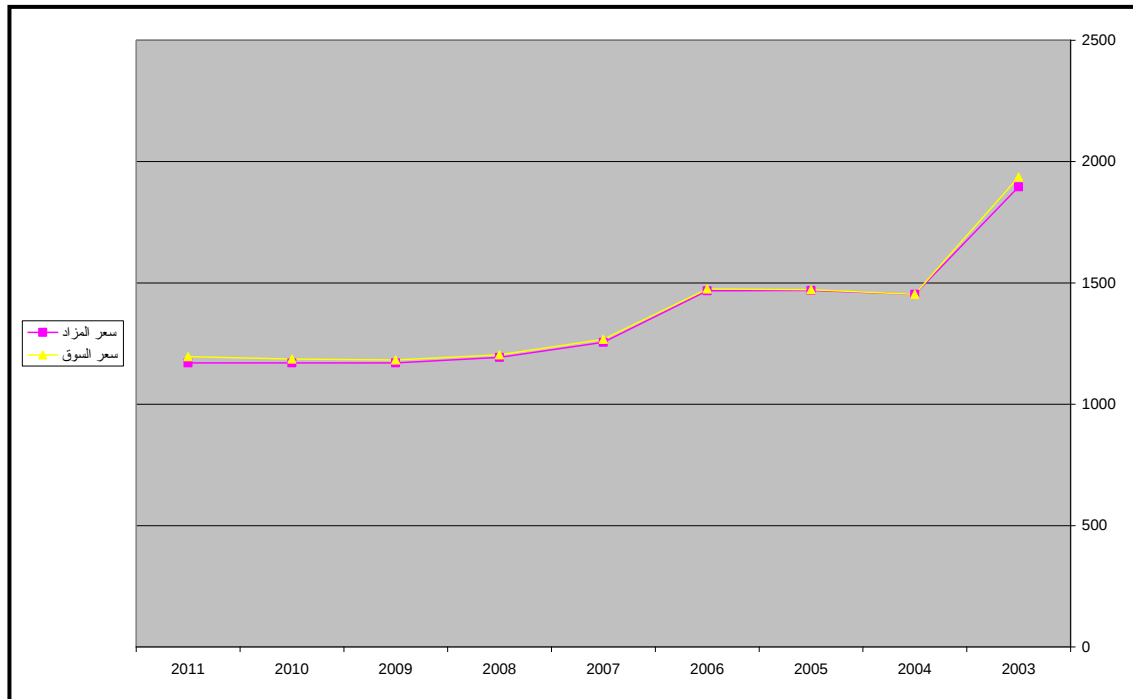
السنوات	سعر صرف المزاد	معدل النمو	سعر صرف السوق	معدل النمو
2003	1896	—	1936	—
2004	1453	-23,4	1453	-24,9
2005	1469	1,1	1472	1,3
2006	1467	-0,1	1475	0,2
2007	1255	-14,5	1267	-14,1
2008	1193	-4,9	1203	-5,1
2009	1170	-1,9	1182	-1,7
2010	1170	0	1186	0,3
2011	1170	0	1196	0,8

المصدر :

1. عمود رقم (3و1) البنك المركزي العراقي النشرات السنوية للمدة (2011-2003).
2. عمود رقم (4و2) من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي.

شكل رقم (2)

مسار سعر صرف الدينار العراقي في المزاد والسوق الموازي لمدة (2011-2003)



المصدر : من أعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول رقم (3)

2. العلاقة الكمية بين مبيعات البنك المركزي للعملة الأجنبية وسعر الصرف للدينار العراقي :
لقد تم التوضيح سابقاً مفهوم مزاد البنك المركزي وأهميته في رفع واستقرار سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي واستخدام سعر الصرف كإشارة لتخفيض معدلات التضخم عن طريق رفع قيمة الدينار العراقي وخفض سرعة تداول النقود وزيادة الطلب على الدينار العراقي والتخفيف من حجم الدولار وذلك لتوفير فرص للاستقرار تعمل على تحقيق أهداف اقتصادية.
وقد استخدم البنك المركزي مبيعاته من العملة الأجنبية كأداة لتأثير في سعر صرف الدينار العراقي، وسنحاول فيما يلي قياس العلاقة الدالية بين مبيعات البنك المركزي للعملة الأجنبية من جهة وسعر صرف

الدينار العراقي من جهة أخرى من أجل معرفة مدى فاعلية مزاد البنك المركزي في التأثير في سعر الصرف للدينار العراقي.

لا بد من إثبات دور مبيعات المزاد للعملة الأجنبية لها تأثير على سعر الصرف للدينار العراقي، ويتم ذلك من خلال الاستعانة بأسلوب الاقتصاد القياسي، وقد تم اخذ مبيعات مزاد البنك المركزي للعملة الأجنبية كمتغير مستقل وسعر الصرف الدولار مقابل الدينار العراقي كمتغير تابع في نموذج انحدار خطي بسيط ويمكن التعبير عنه كما يلي :

$$E = \alpha + S$$

حيث أن

E : سعر صرف الدينار الدولار مقابل الدينار العراقي.

S : مبيعات مزاد البنك المركزي للدولار.

وقد تم اعتماد البيانات مبيعات البنك المركزي للدولار في جدول رقم (2) وسعر الصرف الدولار مقابل الدينار العراقي في جدول رقم (3) وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى في التقدير وتم استخدام الدالة الخطية في تقدير النموذج وكانت المعادلة التقديرية كما يلي :

$$E = 1649.646 - 0.014S$$

$$t = (21.148) \quad (-4.480)$$

$$R^2 = 0.74 \quad R^2 = 0.70 \quad F = 20.072 \quad D.W = 1.44$$

تشير المعادلة التقديرية إلى وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (S) (الذي يمثل مبيعات مزاد البنك المركزي للدولار) والمتغير التابع (E) (الذي يمثل سعر الصرف الدولار مقابل الدينار العراقي). فعند زيادة المتغير المستقل (S) بمقدار وحدة واحدة فإن المتغير التابع (E) سينخفض بمقدار (0.014) بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

كما أظهر النموذج معنوية اختبار (t) للمعلمة المقدرة أي أن تأثير مبيعات البنك المركزي للدولار على سعر الصرف لدينار العراقي هو ذات تأثير معنوي إذ كانت قيمة (t) المحتسبة والبالغة (4.480) عند مستوى معنوية 0.05 ودرجة حرية (7 = n-2) أكبر من الجدولية والبالغة (3.5) مما يعني معنوية المعلمة المقدرة وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة، وهذا يعني أن التغير في المتغير التابع (سعر الصرف) يفسره التغير الحاصل في المتغير المستقل (مبيعات المزاد للعملة الأجنبية). كما أظهر النموذج معنوية العلاقة المقدرة حيث كانت قيمة (F) المحتسبة والبالغة (20.072) عند مستوى معنوية 0.05 ودرجة حرية (7,1) للبيس والمقام أكبر من الجدولية والبالغة (5.59) مما يشير إلى معنوية العلاقة المقدرة.

كما يلاحظ من النموذج أن المتغير المستقل (S) الذي يمثل مبيعات المزاد للبنك المركزي من الدولار يفسر حوالي (0.74) من التغير الحاصل في المتغير التابع (E) الذي يمثل سعر الصرف للدينار العراقي أي أن هنالك علاقة قوية بينهما والنسبة الباقية (0.26) تمثل تأثير متغيرات أخرى لم تدخل بالمعادلة كالتوقعات المستقبلية لسعر الصرف والوضع الأمني والسياسي لبلاد.

كما يشير اختبار D.W بلغت قيمة دارين واتسن (1.44) وهي أعلى من كلا الحدين الأدنى والأعلى لقيم (du , dl) والبالغة (1.36 , 1.08) على التوالي وعند مستوى معنوية 0.05 وأقل من (4-du) والبالغة (2.46) والواقعة ضمن منطقة القبول مما يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج المقدر.

وعليه تشير المعادلة التقديرية أعلاه إلى وجود علاقة عكسية بين مبيعات البنك المركزي العراقي للدولار وبين سعر صرف الدولار اتجاه الدينار العراقي، أي كلما زاد عرض الدولار في السوق كلما انخفض قيمته وهذا ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، أي طبقاً لمعادلة الانحدار أعلاه فإن سعر صرف الدولار ينخفض بمقدار (0.014) كلما تزداد مبيعات البنك المركزي للدولار، بعبارة أخرى أن العلاقة العكسية تعني زيادة مبيعات البنك تؤدي إلى انخفاض عدد الدينائير المدفوعة مقابل الدولار وهذا يعني ارتفاع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار. وبالتالي تعتبر مبيعات الدولار في مزاد البنك المركزي أداة ذات تأثير معنوي على سعر الصرف للدينار العراقي كما تظهره قيمة معامل التحديد R^2 .

إن هذا الارتفاع في قيمة الدينار العراقي استخدمه البنك المركزي العراقي كمثبت اسمي للتوقعات التضخمية وكأداة مباشرة في كبح الضغوط التضخمية من خلال انخفاض قيمة الدولار مقابل الدينار العراقي في السوق الموازي وبالتالي ستجعل أسعار السلع المستوردة الاستهلاكية أو الإنتاجية منخفضة السعر سواء كانت سلع أولية أو وسيطة أو نهائية. كما أن هذا الارتفاع في قيمة الدينار العراقي يعمل من الحد من ظاهرة الدولار والمضاربة بالعملة الأجنبية والعقارات.

الاستنتاجات :

1. لقد عانى الاقتصاد العراقي من تدهور كبير في سعر صرف الدينار العراقي خلال عقدي الثمانينات والتسعينات وذلك بسبب الحصار الاقتصادي وتوقف صادرات العراق لاسيما النفط التي تعد المصدر الرئيس للعملة الأجنبية الأمر الذي أدى إلى انخفاض في حجم الاحتياطيات الدولية مما سبب انخفاض قيمة الدينار العراقي.
2. إن تدهور قيمة الدينار العراقي أدى إلى اللجوء إلى العملات الأجنبية وخصوصاً الدولار (الدولة) كمخزن للقيمة.
3. ساهم مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي العراقي في رفع واستقرار سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي بمقدار ما يقارب 38% عما كان عليه في عام 2003 كما هو واضح في جدول رقم (3).
4. تعد مبيعات البنك المركزي هي الأداة التي من خلالها يستطيع البنك المركزي العراقي في رفع قيمة الدينار العراقي من خلال زيادة عرض الدولار وسد حاجة الطلب المتزايد عليه ويتم ذلك من خلال المزاد وكان ذلك واضحاً في الجانب القياسي من البحث.
5. إن ارتفاع قيمة الدينار العراقي أدى إلى زيادة الطلب عليه وتقليل سرعة دوران النقود والتخفيف من ظاهرة الدولة من خلال مزاد البنك المركزي التي يعتبر سوق الصرف المركزية القائدة لمعدلات صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.

التوصيات :

1. ضرورة استمرار البنك المركزي في رفع قيمة الدينار العراقي وذلك لزيادة جاذبية الطلب على الدينار العراقي لقضاء على ظاهرة الدولة .
2. يجب على البنك المركزي رفع قيمة الدينار العراقي وذلك لمعالجة التضخم باعتبار أن أغلب السلع الموجودة في الأسواق هي سلع مستوردة سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية فإن رفع سعر صرف الدينار العراقي سيعمل على جعل أسعار هذه السلع رخيصة فإن البنك المركزي العراقي يستخدم سعر الصرف أداة كمثبت اسمي لتوقعات التضخمية.
3. إن ارتفاع قيمة الدينار اتجاه العملات الأجنبية وخاصة الدولار سيؤدي إلى تقليل المضاربة بالعملات الأجنبية وكذلك العقارات والذهب كونها تحقق أرباح عالية في أوقات التضخم وبالتالي سيتم توجيه رؤوس الأموال نحو الاستثمار في القطاعات الحقيقية وليس الخدمية.
4. أن تعمل جميع السياسات الاقتصادية على تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تبتغيها الدولة من رفع معدلات النمو وزيادة مستوى الاستخدام والاستثمار في القطاعات العرض الحقيقي بدلاً من الاعتماد على الاستيراد في تغطية حاجة الطلب المحلي وبالتالي يسبب خروج كمية كبيرة من العملة الأجنبية خارج البلد مما ينعكس سلباً على ميزان المدفوعات.

المصادر العربية :

1. ثريا عبد الرحيم الخزرجي ، تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها على التضخم دراسة تحليلية للمدة من 1980-2003، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 48، 2007.
2. حسين علي بخيت، أيمن عبد خضير ، العلاقة بين الضغوط التضخمية وأسعار الصرف الدولار في السوق العراقية للمدة 1990-1998، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 24، 2000.
3. جليل شيخان ضمّد، الدينار العراقي بين مزاد البنك المركزي واستنزاف الاحتياطيات ووهم تثبيت سعر الصرف. دراسة على شبكة الانترنت.
4. صبحي حسون عباس، الدولة، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد الثالث، 1999.
5. طالب محمد عوض، التجارة الدولية، عمان، مطبعة النهر، الطبعة الأولى، ص 383 .
6. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
7. عمار عبد الجبار موسى، الآثار المالية لرفع قيمة الدينار العراقي للمدة 2003-2007 دراسة تحليلية. 2007.
8. علي توفيق الصادق وآخرون، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 1997.

9. ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية، دار حامد للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص 309.
10. محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الثالثة، بيروت، 1970.
11. مظهر محمد صالح، نظام معدلات الصرف بالعراق: أنموذج تشخيصي للواقع العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 25، ص3، 2010.
12. منى يونس حسين، توازن النقدي (الكلي) من خلال ارتباط سعر الصرف بالتضخم في العراق، بغداد مكتب الفتاح، 2007.
13. النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (1980-2003).
14. النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2003-2011).
15. همام الشماع، عمرو هشام، اثر تعددية سعر الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
16. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر، عمان، 2005.
17. وليد عيدي عبد النبي، دراسة بعنوان ، مزاد العملة الأجنبية ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي، البنك المركزي العراقي.

المصادر الأجنبية

1. William J. Baumol, Economics Principles and Policy, Seventh Edition The Dryden Press New York University, 1998.
2. David N. Hyman, Economics, Fourth Edition, North Caroline State University, 1999.
3. Joha J. Klein, Money and Economy, Fourth Edition, New York, Harcourt Brace Jovanovich, Inc., 1978.

.....
.....
.....